أميركا أبلغت شركاءها في «التحالف» أن قواتها ستغادر سورية «خلال أسابيع»

لافروف: «ضامني أستانا» اتفقوا على خطة «الخطوة خطوة» لاستعادة إدلب

| وكالات

كشفت موسكو، عن أن قادة دول «ضامني أستانا» اتفقوا على إطلاق آلية «الخطوة خطوة»، لاستعادة إدلب، وشددت على أنه «لا يمكن الصبر إلى ما لا نهاية على وجود الإرهابيين فيها»، على حين أبلغت أميركا شركاءها في «التحالف الدولي» أن قواتها ستغادر سورية «خلال أسابيع».

وقال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أمس خلال مشاركته بمؤتمر ميونيخ للأمن بنسخته الـ٥٥، بمشاركة أكثر من ٦٠٠ صانع قرار دولي رفيع المستوى الذي انطلق الجمعة: إن قادة روسيا وتركيا وإيران اتفقوا خلال لقائهم في سوتشي على إطلاق آلية «الخطوة خطوة»، لاستعادة إدلب من التنظيمات الإرهابية، بحسب موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني.

وأوضح لافروف، أن الاتفاق يقضي «بشروع العسكريين الروس والأتراك في العمل على تحديد مناطق داخل نطاق وقف التصعيد في إدلب، لتسيير دوريات مشتركة هناك، وذلك بعد أن تعثر تنفيذ اتفاق موسكو وأنقرة حول إدلب في أيلول الماضي، بل وشهد الوضع هناك تدهوراً ملحوظاً بعد بسط جبهة النصرة الإرهابية سيطرتها على نحو ٩٠ بالمئة من أراضي المنطقة».

وشدد لافروف على «أنه لا يمكن الصبر إلى ما لا نهاية على وجود الإرهابيين في إدلب»، مشيراً إلى أن تحديد كيفية تحرير إدلب منهم مسؤولية العسكريين.

وأضاف: «بالتأكيد، سنفعل ذلك بطريقة مختلفة عن الطريقة التي تمت بها تصفية الإرهابيين في الرقة، حيث لا تزال جثث المدنيين والألغام منثورة في الشوارع»، مؤكداً أن «الجيش سيضع خطته وفقاً لمتطلبات القانون الدولي الإنساني».

وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف ملقياً كلمة خلال مؤتمر ميونيخ للأمن بنسخته الـ٥٥ أمس (أ.ف.ب)

وعقدت الخميس القمة الرابعة بين رؤساء الدول الضامنة لـ«أستانا»، في منتجع سوتشي الروسي، وناقشت أبرز الملفات المتعلقة بالشأن السوري ومنها ملف إدلب وقرار الانسحاب الأميركي ولجنة مناقشة الدستور.

وأثناء مشاركته في المؤتمر، تلقى لافروف سؤالاً من صحفي في صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية، فأجاب بطريقة ساخرة وسط ضحكات الحضور.

وكتب الصحفي في سؤال خطي إلى لافروف قرأه عليه رئيس الجلسة، مفاده «سيد لافروف، روسيا أصبحت الضامن للأمن في سورية، وأهنئكم بذلك. لكن ما هي ضماناتها لأن يتوقف النظام السوري عن تهديد الآخرين وارتكاب أعمال وحشية ضد شعبه؟، فكان رد لافروف، وفق «روسيا اليوم»: «بغض النظر عن إجابتي، في النهاية ستكتبون أنتم ما تريدون، فاكتبوها!».

في الأثناء، أعلن رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان، وفق وكالة «نوفوستي» للأنباء، أنه لا يستبعد إمكانية خوض بلاده عمليات عسكرية مشتركة مع روسيا وإيران ضد الزمر الإرهابية في محافظة إدلب إذا اقتضت الضرورة ذلك، مؤكداً أنه «يمكن تنفيذ عمليات مشتركة في أي وقت، وذلك وفقاً لتطورات الوضع في المنطقة ولا توجد أي عوائق يمكن أن تمنع ذلك».

من جانبها، قالت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل في مؤتمر ميونيخ وفق وكالة «أ ف ب» للأنباء: «هل هي فكرة جيدة للأميركيين الانسحاب فجأة وبسرعة من سورية؟ ألن يعزز ذلك قدرة روسيا وإيران على ممارسة نفوذهما؟».

يأتي ذلك في وقت تسعى فيه واشنطن لإقناع حلفائها بالبقاء في سورية بعد انسحابها، مع تعهد نائب الرئيس الأميركي مايك بنس مواصلة القتال ضد تنظيم داعش الإرهابي.

في الغضون، أكد وزير الخارجية البلجيكي ديديه ريندرز أن الولايات المتحدة أبلغت شركاءها في «التحالف الدولي» أن قواتها ستغادر سورية «خلال أسابيع بدلاً من أشهر».

وبحسب «أ ف ب»، فاجأ هذا القرار الحلفاء، بينهم فرنسا، وتساءل وزير الخارجية الفرنسي جان-إيف لو دريان عن السبب الذي يدفع بالولايات المتحدة لخلق فراغ في سورية قد يفيد عدوتها إيران، معتبراً أن المقاربة «غامضة».

وانتقد مصدر حكومي فرنسي خطوة إدارة ترامب، وفق «أ ف ب» وقال: إنها معادلة، نحن راحلون، أنتم باقون»، وأضاف: «المشاركون في التحالف كانوا موحدون في رفضهم فكرة البقاء في سورية بعد مغادرة الولايات المتحدة.

ظريف وبوصعب يبحثان التطورات في سورية

| وكالات

بحث وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، مع وزير الدفاع اللبناني إلياس بوصعب أمس علاقات التعاون بين البلدين، والقضايا الإقليمية وخاصة التطورات في سورية.

وقالت وزارة الخارجية الإيرانية، في بيان: «التقى وزير الخارجية بوزير الدفاع اللبناني على هامش مؤتمر ميونخ الدولي للأمن»، بحسب وكالة «سبوتنيك» الروسية للأنباء.

وأضافت الوزارة: «بحث اللقاء الأبعاد المختلفة للتعاون الثنائي، ولا سيما في القضايا الاقتصادية، والإقليمية، بما في ذلك آخر التطورات في سورية».

وكان ظريف زار بيروت، الإثنين الماضي، والتقى عدداً من المسؤولين والوزراء، إضافة إلى الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله.

وأعرب وزير الخارجية الإيراني حينها، عن استعداد طهران لدعم الدولة اللبنانية، وقال: «نحن على ثقة بأن الحكومة الجديدة ستكون معبراً للنهوض بلبنان على مختلف المستويات، وإيران ستبقى إلى جانب الشعب اللبناني، ونحن على أتم الاستعداد لمد يد العون للدولة اللبنانية في الأطر كافة التي يراها لبنان مناسبة».

وشدد ظريف، على أن «هناك نقطة أساسية لا بد من تأكيدها وهي أن ليس هناك من قانون دولي يحظر على لبنان وإيران الانفتاح والتلاقي والتعاون».

قولاً واحداً

نوافذ سياسية ضيقة

مازن بلال

الطريق نحو الدستور السوري تلخصه حالات التناقض في تشكيل اللجنة الدستورية، فالخلافات ليست في رسم «توافق داخلي» عبر دستور يناسب السوريين؛ إنما ضمان حالة لا تتعارض مع النظام الإقليمي وطبيعة توزع القوى الدولية في شرق المتوسط، فالسوريون يواجهون حالة تلاؤم غريبة وهذا الأمر ينطبق على كامل الطيف السياسي، كما أنه يسير على مساحة المجتمع الذي يعاني من نتائج الحرب، واستمرار الخلافات حول اللجنة الدستورية يعبر في النهاية عن إشكال التوزع الدولي في المحيط الدولي عموماً.

عملياً فإن تصور التشكيل السياسي القادم مستحيل في ظل ما يظهر اليوم من مواقف، فهذه التصورات هي بحث عن توازنات افتراضية لأبعد الحدود لأنها تسقط الواقع الداخلي السوري، ولا تدخل في عمق التعقيد الذي يحدث نتيجة التعامل مع آثار الحرب، فالمعاناة الاقتصادية للسوريين وتأثير العقوبات الأوروبية والأميركية هي العامل الأهم اليوم في تشكيل العلاقات السورية، فالولايات المتحدة والعديد من دول أوروبا يراهنون على هذه العقوبات للتأثير في المواقف السياسية، ويحاولون تشكيل معادلة تدفع روسيا للتعامل مع حل الأزمة السورية عبر بوابات فك الحصار، ولكن الداخل السوري ربما يتفاعل بشكل مختلف لا يتناسب مع المشهد السياسي العام.

إن أي تحول تشهده العلاقات السورية السورية في الداخل هو نوع من البحث عن حلول لمسائل الحصار، وهذا الأمر يؤدي في كثير من الأحيان لبلورة رؤى سياسية وكتل وقوى غير محسوبة بدقة بالنسبة للجانبين الروسي والأميركي، فالبحث في اللجنة الدستورية يجري عبر القوى السورية المستقرة من أحزاب ونشطاء، بينما يتم تجاهل الكتل الاجتماعية والسياسية المهمشة التي ازدادت نتيجة الحرب، وتغير طبيعة العلاقة التي تحكمها سواء فيما بينها أو مع الحل السياسي الذي يتم إنتاجه.

المشهد السياسي العام لا يقدم أي جديد، في الوقت الذي تبحث فيه واشنطن والعديد من العواصم الأوروبية عن فرض أمر واقع من خلال العقوبات الاقتصادية أو فرض تشكيلات سياسية عائمة سواء في الخارج أم الداخل، فإن الكتل الاجتماعية الأكبر في الداخل والخارج السوري يمكن أن تصبح العامل الوحيد المرجح في مسارات الحل السياسي، وهذا الأمر ليس رهاناً سياسياً إنما احتمال على مستوى الحلول يحاول الجميع محاصرته.

ما يملكه السوريون اليوم هو إمكانات لعلاقات مختلفة تغير من الصور السياسية النمطية، فالصعوبات الاقتصادية لا بد أن تغير على الأقل من تصورات النخب، وأن تؤدي إلى تشابك مختلف على المستوى السياسي الاقتصادي، ومؤشرات هذا الموضوع لا تبدو واضحة لكننا نستطيع تلمسها في مسألتين أساسيتين:

– الأولى في تجنب السوريين عموماً العودة إلى المواقف الأولى للأزمة، فهم يحاولون تركيب معادلة محصورة بين الشرط الدولي وظروفهم الخاصة، وهذه البيئة غالباً ما تؤدي إلى تغيير في العلاقات الداخلية عموماً.

– الثاني ذهاب القوى السياسية عموماً نحو هامش ضيق، فالأحزاب والكتل السياسية لم تعد في عمق الحالة العامة، وهذا الأمر يتيح للتعامل مع حلول مختلفة ربما تنتج كتلاً وقوى جديدة أكثر رسوخاً في المشهد السياسي الحالي.

الدستور الذي يتم الرهان عليه كمدخل لعودة التفاوض يعيد الصيغ المكررة لتمثيل سياسي لا يمكن الرهان عليه، بينما يمكن للقوى المنتجة السورية أن تعيد رسم العلاقات الداخلية حتى في أقسى الظروف، فهي ليست أحزاباً بل مساحات اجتماعية اقتصادية تعيد تأسيس التصورات السورية عموماً.

بهدف إخلاؤه من المهجرين المحتجزين

فتح ممرين إنسانيين لخروج المواطنين من «الركبان» بدءاً من الثلاثاء

| وكالات

أعلنت دمشق وموسكو، فتح معبرين إنسانيين لخروج المواطنين السوريين من مخيم «الركبان» جنوب شرقي البلاد، اعتباراً من ١٩ شباط الجاري.

وجاء فتح المعبرين حسبما أوردت وكالة «سانا» الرسمية، بالتعاون والتنسيق بين الهيئتين التنسيقيتين المشتركتين السورية والروسية لعودة المهجرين إلى سورية، وذلك بهدف إخلاء المهجرين المحتجزين في مخيم «الركبان» في منطقة «التنف» من قبل قوات الاحتلال الأميركي ومرتزقتها الإرهابيين.

ولفت بيان صادر عن الهيئتين نشرته وزارة الدفاع الروسية على موقعها الإلكتروني، إلى أن «الحكومة السورية بالتعاون مع روسيا الاتحادية اتخذت قراراً بفتح معبرين إنسانيين، بدءاً من الثلاثاء القادم في بلدتي جليب وجبل الغراب على أطراف منطقة التنف، لخروج المدنيين المحتجزين من قبل قوات الاحتلال الأميركي والمجموعات الإرهابية التابعة لها»، مبيناً أنه «ستقام مراكز لتسهيل الخروج الطوعي والآمن ودون عوائق للمهجرين السوريين إلى مناطق إقامة حسب اختيارهم».

وذكر البيان، أن هذه «المراكز ستعمل على مدار ٢٤ ساعة، بدءاً من الساعة التاسعة صباح يوم الثلاثاء ١٩ شباط الجاري لاستقبال جميع المهجرين بمن فيهم الذين ضاعت وثائقهم الثبوتية»، مضيفاً: إن المراكز «ستوفر كل المساعدات والمستلزمات الأساسية للوافدين إليها، وستتولى وحدات من الجيش بالتعاون مع الشرطة العسكرية الروسية، مهمة ضمان سلامة المهجرين ومرافقتهم إلى أماكن الإقامة الجديدة».

وبحسب البيان، فإن قرار فتح المعبرين، جاء بعد تقييم تجربة إرسال القافلتين الإنسانيتين إلى «الركبان»، مؤخراً والتي أكدت أن ذلك لا يمثل حلاً مناسباً لمعاناة سكان المخيم، وسط شكوك باستيلاء الإرهابيين المدعومين من واشنطن على معظم المساعدات التي تم إدخالها إلى المخيم. وحث البيان «الهيئات الأممية على الانخراط المباشر في هذه العملية الإنسانية»، داعياً الأميركيين «لإبداء حسن النية لتحقيق مصلحة المهجرين السوريين المنكوبين». وكانت وزارة الدفاع الروسية دعت، قوات الاحتلال الأميركي ومرتزقتها الإرهابيين في منطقة «التنف»، إلى إخلاء سبيل المهجرين المحتجزين في مخيم «الركبان» على الحدود السورية مع الأردن.

وكشف المتحدث باسم الوزارة اللواء إيغور كوناشينكوف في بيان له أول من أمس، «أن المهجرين السوريين في مخيم الركبان أكدوا خلال استطلاع أجراه ممثلو منظمة الهلال الأحمر» أنه يتم احتجازهم بشكل قسري في المخيم من قبل إرهابيين تدعمهم الولايات المتحدة، وأنهم لا يملكون أي معلومات عن إمكانية العودة بأمان إلى أماكن سكنهم السابقة».

ويعيش آلاف المهجرين السوريين في مخيم «الركبان»، أوضاعاً إنسانية سيئة، بفعل احتجازهم هناك من قبل القوات الأميركية في منطقة «التنف»، وتنظيمات إرهابية تتبع لهذه القوات المحتلة وتمنع وصول المساعدات الغذائية والصحية إلى المخيم، حيث تؤكد تقارير إعلامية وأممية أن ١٥ طفلاً مهجراً أغلبهم من الرضع، لقوا حتفهم بسبب درجات الحرارة المنخفضة والظروف المعيشية القاسية في المخيم، ومن جراء البرد ونقص الرعاية الصحية.

النظام التركي دعا لبنان والعراق للانضمام إلى مسار «أستانا»

لندن تعبر عن خيبتها من المتغيرات السورية وتقر: الرئيس الأسد باق على المدى البعيد

| وكالات

أبدت بريطانيا انزعاجها من المتغيرات الحاصلة في سورية، وفشل المشاريع التي دعمتها مع أميركا وغيرها من الدول في إسقاط الدولة السورية، وأقرت ببقاء الرئيس بشار الأسد على «المدى البعيد»، على حين دعا رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان، العراق ولبنان للالتحاق بمسار «أستانا». وقال أردوغان في حديث للصحفيين بحسب وكالة «نوفوستي» الروسية: «تستمر مفاوضات أستانا كعملية إضافية لمفاوضات جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة. نحن لا نعتبر أستانا بديلاً من جنيف رغم إخفاق عملية جنيف. كما قلت سابقاً، يمكننا أيضاً دعوة العراق ولبنان إلى مفاوضاتنا لأن لهاتين الدولتين حدوداً مشتركة مع سورية».

وأضاف أردوغان، في أثناء عودته من «قمة سوتشي» بحسب صحيفة «حرييت»: إن وزراء الخارجية يعملون بشكل متبادل، مشيراً إلى جعل عملية أستانا أكثر فعالية إذا ما انضموا إليها.

وزعم أردوغان في حديثه إلى أن «هدف تركيا هو تحقيق وحدة الأراضي السورية، وتطهير منبج من الإرهابيين وعدم إفساح المجال أمام العناصر الإرهابية في إدلب».

وكان من المقرر عقد الجولة ١٢ من اجتماعات «أستانا»، منتصف الشهر الحالي، لكن تم تأجيلها بسبب «قمة سوتشي» التي جمعت الخميس رؤساء الدول الضامنة (روسيا، إيران وتركيا)، وبحسب البيان المشترك للقمة فقد جرى تحديد موعد جولة «أستانا» القادمة في نيسان المقبل.

وحول التصريح المرتقب للرئيس الأميركي دونالد ترامب، حول سورية، قال أردوغان: «من المؤكد أنه سيقول: انتصرنا على داعش، أي إنه قد يكون إعلاناً للنصر»، معتبراً أن «إدارة ترامب، غير قادرة على إيجاد وجهة نظر موحدة داخلها حول الانسحاب من سورية».

وفي دلالة على تدخله السافر في الشأن الداخلي السوري، ادعى رئيس النظام التركي، أنه «بدأ يتكون انطباع في تركيا حول صورة» ما سماه «النظام الذي سيتم تشكيله في سورية بالمستقبل»، مشدداً على أن تركيا ستقوم بكل ما يلزم من أجل حماية أمنها القومي، على حد تعبيره.

جاءت «قمة سوتشي» الثلاثية التي جمعت الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ونظيريه الإيراني حسن روحاني ورئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان، وبحثت عدة ملفات أبرزها لجنة مناقشة الدستور، وعودة اللاجئين، والوضع القائم في إدلب، في أعقاب إخفاق أنقرة بالالتزام بتعهداتها بموجب «اتفاق إدلب»، وإعلان الرئيس الأميركي عن قرار بسحب سريع لقواته من سورية.

وفي كلمته خلال القمة قال الرئيس بوتين: إن «بؤرة الإرهاب في إدلب لا يمكن التسامح معها ويجب اتخاذ إجراءات للقضاء عليها»، مؤكداً أن «التحركات العدوانية التي يقوم بها الإرهابيون في محافظة إدلب لن تمر من دون عقاب».

وجاء في البيان المشترك في ختام القمة: «رفض كل المحاولات لخلق واقع جديد على الأرض» تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، وعبر الرؤساء الثلاثة عن «تصميمهم على مقاومة الخطط الانفصالية التي تهدف إلى تقويض سيادة سورية وسلامة أراضيها، وكذلك الأمن القومي للدول المجاورة».

وأشار البيان إلى أن الرؤساء «بحثوا الوضع في شمال شرق سورية واتفقوا على تنسيق أعمالهم لضمان الأمن والاستقرار في المنطقة، بما في ذلك من خلال اللجوء إلى الاتفاقات القائمة، مع احترام سيادة ووحدة أراضي البلاد».

على صعيد آخر، عبرت بريطانيا عن خيبتها من المتغيرات الحاصلة في المنطقة، وقالت على لسان وزير خارجيتها جيريمي هانت: «إن روسيا تظهر اهتماماً بالشرق الأوسط بطريقة غير مسبوقة، وإن (الرئيس) الأسد سيبقى في الحكم في المدى القصير والأبعد منه»، على حد تعبيره.

هانت وخلال مقابلة أجراها مع صحيفة «الشرق الأوسط» الممولة من النظام السعودي: أشار إلى أن بلاده لا تخطط لديها لإعادة «العلاقات الدبلوماسية» مع سورية، موضحاً أن مباحثات «أستانا»، نجحت في تجنب ما وصفه «حمام» دم في إدلب، مشيراً إلى «هذا أمر إيجابي ونريد ذلك أن يستمر، وعلينا أن نجد حالياً اتفاقاً بين جميع الدول المعنية لضمان أمن سورية وحدودها».

وكشف هانت أن الاتصالات بين واشنطن ولندن مستمرة بشأن الانسحاب من شرق سورية، مؤكداً ضرورة ألا يحصل الانسحاب «بطريقة تؤدي إلى نتائج عكسية بالنسبة إلى داعش» ومن سماهم حلفاء لندن من « قوات سورية الديمقراطية- قسد»، الذين قاتلوا مع التحالف لسنوات عدة ضد داعش»، وأضاف: «ليس هناك أفق كي تذهب قوات بريطانية لتحل محل الأميركيين».

أمل أن يتم تشكيل لجنة مناقشة الدستور في أقرب وقت ممكن

بيدرسون يرفض بقاء إدلب تحت سيطرة «النصرة»

| الوطن

جدد المبعوث الأممي الخاص إلى سورية غير بيدرسون تأكيده على وحدة وسلامة الأراضي السورية وأهمية سيادة الدولة السورية، ورفضَ أن يبقى الوضع في محافظة إدلب تحت سيطرة تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي، معرباً عن أمله في أن يتم تشكيل لجنة مناقشة الدستور في أقرب وقت ممكن. وفي تصريحات أدلى بها للصحفيين، تلقت «الوطن» نسخة منها من مكتبه في جنيف، تحدث بيدرسون عن محادثاته في دمشق وكذلك مع «هيئة التفاوض» المعارضة في الرياض، وقال «إنني استقبلت في كلا المكانين بشكل إيجابي للغاية، وعقدنا مناقشات متعمقة حول ما هي ولايتي، وكما تعلمون جميعاً، فإن ولايتي هي قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤». وأوضح بيدرسون، أنه أخبر الحكومة و«هيئة التفاوض»، «كما أخبر كل السوريين، بأنني أجهد لتحقيق رؤية سورية مستقبلية، استناداً إلى قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤، من جميع جوانبه».

وقال: «لقد أكدت على احترام الوحدة والسلامة الإقليمية وسيادة سورية»، مشدداً ضرورة بناء الثقة، والحاجة إلى احترام وقف إطلاق النار ومواصلة محاربة الإرهاب.

وحول تشكيل لجنة مناقشة الدستور، أوضح بيدرسون أنه تناول جميع القضايا المتعلقة بـ«الحوكمة، بالعملية الدستورية، والحاجة إلى انتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة»، مشيراً إلى أنه «من الواضح أيضاً أنه كان هناك مناقشات متعمقة بشأن قضية اللاجئين، وعن حالة المشردين داخلياً، وعن التحديات الإنسانية وعن إعادة البناء».

وأكد بيدرسون، أنه أخبر جميع محاوريه، بما في ذلك الأطراف السورية، بأنه «يود أيضاً مواصلة المناقشة حول لجنة مناقشة الدستور، بناء على عمل سلفه»، ستيفان دي ميستورا.

وقال: القرار «٢٢٥٤ يتحدث عن عملية تسهلها الأمم المتحدة، والتي ينبغي أن تؤدي إلى الدستور ثم إلى انتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة».

ورأى بيدرسون أن اللجنة الدستورية هي باب محتمل للعملية السياسية، ولكن في موازاة ذلك نحتاج أيضاً إلى العمل على قضايا أخرى، وآمل أن أتمكن من مناقشة ذلك بمزيد من التفصيل مع كل من الأطراف السورية، والحكومة في دمشق، والمعارضة، «وهذا مرتبط ببناء الثقة».

وأشار إلى أنه دائماً يؤكد أنه لا يوجد سوى حل تفاوضي ممكن، وأنه يجب أن يجلس الطرفان معاً (الحكومة السورية والمعارضة) وبدء مفاوضات حقيقية، وقال: «إن مهمتي هي مساعدة الأطراف، لتسهيل (المفاوضات) وأعتقد أن مهمتي ستظل صعبة للغاية، وسأهدف إلى سد الثغرات الكبيرة للغاية، وأعتزم أن أكون وسيطاً نزيهاً ودقيقاً ومركّزاً، وأن أتعامل مباشرة مع جميع الأطراف، ثم نرى كيف يمكن فرز القضايا التي حققت التقدم»، وأكد أنه سوف يتطلع إلى تحديد الاختلافات «ونأمل في أن نبحث عن القواسم المشتركة».

وأضاف: «أتمنى أن نكون قادرين، في أقرب وقت ممكن، على أن تكون لدينا اللجنة الدستورية للاجتماع في جنيف، وكما قلت، من المأمول أن يكون ذلك بداية لبعض المناقشات الجادة التي يمكن أن تكون الباب (الذي) ينشط إلى عملية سياسية تؤدي إلى نتيجة متفاوض عليها للأزمة».

وأكد بيدرسون أن سورية ستخرج من الأزمة، وأضاف: «نحن بحاجة إلى نهج شامل ومن الواضح أن هذا النهج ينبغي أن يؤدي إلى قدرة النازحين على العودة إلى ديارهم، وأن يتمكن اللاجئون من العودة إلى منازلهم».

وحول مسألة إدلب التي يسيطر عليها تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي، اعتبر بيدرسون، أن الاتفاق بين روسيا وتركيا الذي تم في تشرين الثاني من العام الماضي، مهم للغاية، وقال: «أعتقد أن ذلك ساعدنا على تجنب كارثة إنسانية، وأنا أتابع عن كثب بالطبع المناقشات بين روسيا وتركيا حول هذا الأمر ويسعدني أن أرى أن التركيز الآن على إيجاد حل سلمي بالنسبة للأزمة».

وأضاف: «نتفهم بالطبع أن الوضع مع HTS (هيئة تحرير الشام- الواجهة الجديدة لتنظيم جبهة النصرة) الذي يسيطر على المنطقة (إدلب) ليس شيئاً يمكن الحفاظ عليه للمستقبل، ولكن يسر أن نرى أن هناك التزاماً لإيجاد حل سلمي للأزمة».

المبعوث الأممي الخاص إلى سورية غير بيدرسون خلال زيارته دمشق مؤخراً (عن الإنترنت – أرشيف)

إعلان

إلى السادة المستثمرين

في إطار الدعم الحكومي المستمر، هيئة الاستثمار السورية تدعو الإخوة المستثمرين أصحاب المشاريع المتعثرة المشملة بأحكام قانون الاستثمار لمراجعة مقرها في دمشق وفروعها في المحافظات، وتقديم طلبات بمشاكلهم مرفقة بالثبوتيات اللازمة والكافية لتحديد حيثياتها، بهدف دراستها ومناقشتها في لقاءات تفاعلية دورية بحضور السيد رئيس مجلس الوزراء والوزراء المعنيين لإيجاد الحلول المناسبة لها، حيث سيتم تحديد مواعيد لقاءاتكم من قبل الهيئة بعد دراسة طلباتكم قطاعياً.